المحاضرة الثامنة الطبى

ثالثاً : البيئة الصحية ومستقبلها

في الواقع أن التحدي الذي يواجه الدول النامية يتمثل في كيفية تنظيم مواردها الصحية ، وكيف يتم تحسين أدائها لكي تتمكن شعوبها في

تحقيق مستوى صحي أفضل داخل إطار بيئتهم ، ويتطلب هذا منهجا أكثر شمولية في التعامل مع الصحة عن المنهج الذي يركز على المرض

والذي لا يزال سائداً.فالفرض الأساسي هنا هو أن اختلال التوازن بين الموارد وأعداد السكان هو السبب الرئيسي لتدهور الأحوال والأوضاع الصحية وبالتالي فإن أي نهج متكامل لتحسين الأوضاع الصحية يتعين أن يسعى إلى تخفيف هذه الإختلالات في التوازن البيئي خاصة وأن العلاقة بين البيئة والصحة تدعو إلى وقفة صريحة في الدول النامية لكي تدرك مبلغ الحاجة إلى تقدم الرعاية الصحية بها من خلال الاهتمام بالبيئة الصحية والتربية الصحية والارتفاع بمستوى التغذية والمياه النظيفة والتحصين ضد الأمراض والرعاية الصحية ...إلخ.

وبذلك يمكنهم الوصول إلى درجة من الشعور بالمسئولية نحو صحتهم من خلال الإجراءات الوقائية. ولذلك فالقيمة الصحية تتحقق حينما تحسب العلاقة بين صحة الإنسان والبيئة بشكل متوازن وبالتالي يهتم المدخل الايكولوجي بالنظرة الشاملة للعلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية وبيئتها، وهذا ما دفع علمي الصحة العامة والطب للاهتمام بتعدد الأسباب للمرض كما يهتم هذا المدخل اهتماما خاصا بالآثار المتعددة للأفعال الإنسانية التي تغير العلاقة بين الناس وبين بيئتهم بالنتائج الطبية المصاحبة، وتلك قضية جوهرية في المجتمعات الصناعية ، وكذلك يلعب هذا المدخل دوره في تقييم القيمة الكلية لمشروعات النمو الاقتصادي في المجتمعات النامية.

ولما كانت الركيزة الأولى للصحة العامة هي البيئة الصحية السليمة فقد عنيت الدول المتقدمة وبعض الدول النامية بالنهوض بصحة البيئة ووضعت لذلك كثيرا من المشروعات لتحقيق هذا الهدف.أن درجة تحسين البيئة هي المرآة التي تعكس مدى تقدم جميع الخدمات الصحية والنهوض بمستوى المعيشة ورفع الكفاية الإنتاجية وزيادة متوسط الأعمار لذلك يجب على المهتمين بالمشاريع العمرانية والقائمين على الشئون الصحية أن تتضافر جهودهم للنهوض بصحة البيئة هذا هو منطق الصحة العامة كما يجب أن تفهم وتدرس، وهدفها يتمثل في صفة التعميم وليس التخصيص لفئة دون الأخرى . ورجل الصحة ينظر إلى البيئة من ناحيتين مختلفتين إلا أنهما متكاملتان،

الأولى: البيئة الحيوية وهي كل ما يختص بحياة الإنسان من تكاثر ووراثة بل تشمل علاقة الإنسان بالمخلوقات الحية الأخرى، والثانية: البيئة الطبيعية وهي تشمل الأرض ومياه الشرب والجو وغير ذلك من الخصائص الطبيعية البحتة. ولاسيما أن الإنسان قد دخل مجال جديد من انتشار التلوث وهو التلوث الإشعاعي الذي يؤدى إلى تدمير للكائنات الحية ومنذ فترة ليست ببعيدة تم توقيع معاهدات للحد من انتشار السلاح النووي نظراً لأهمية وخطورة

الآثار الناجمة عنها الرؤية المستقبلية للبيئة الصحية:

هكذا يتضح أن البيئة جزء أساسي وهام إن لم تكن أهم مكون من مكونات البرنامج الصحي للمجتمع، وفي الواقع يعتبر برنامج صحة البيئة أهم عامل في خفض نسبة انتشار الأمراض والمشاكل الصحية ، ولذا إذا

حاولنا تحسين صحة البيئة بنجاح فيجب مراعاة ما يلي:-

أن فهم المجتمع المحلى للبرنامج الصحي وتقبله يتطلب أن يحدث التغير من داخل المجتمع نفسه لا أن يكون دائما استجابة كل قطاعات

المجتمع ومشاركتهم جميعا كما يلي:-

-أ القادة: ورغم أنهم متنوعون في صفاتهم ودوافعهم وخبراتهم إلا انه يجب أن يحظون بالمساندة من جانب المجتمع وخارجه.

ب مشاركة ذي التأثير في المجتمع من قادة الرأي وأصحاب الفكر والذين يحظون باحترام وتقدير جمهور المجتمع المحلي.

ج أن يساهم سكان المجتمع إما مباشرة من خلال التجمعات المفتوحة وإما من خلال الهياكل المحلية ، وهنا يجب التأكيد على الدور الهام

الذي يمكن أن تقوم به المرأة في مختلف الأنشطة الخاصة بنهوض الصحة حيث أنها غالبا ما تكون صاحبة القرار الأساسي في موضوعات التغذية والتطعيم والعلاج ، كما أنهن يتولين مسئولية نظافة البيئة السكنية للمباني العامة.

٢ يجب أن تكون الإجراءات الخاصة بتدابير حماية البيئة جزء لا يتجزأ من الخطة العامة للدولة ، فالحكومة يجب أن تكون مسئولة عن

حماية البيئة وشريكة مساهمة فيها.

٣ يجب ادخال موضوع حماية البيئة و المحافظة عليها في برامج العليم في المدارس من خلال ما يسمى بالتربية البيئية للمساهمة في إنارة

الوعي البيئي وتوفير ثقافة بيئية لكل فرد من سكان المجتمع.

٤ الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والثقافية في التنمية وخاصة التي تؤثر تأثيراً حاسماً على الصحة والمرض داخل المجتمع.

رابعاً: الصحة والتنمية القومية:

في الواقع أن التحدي الحقيقي للتنمية القومية بالمعنى الشامل يعني تحسين نوعية الحياة ، ومع أن نوعية الحياة الأفضل تتطلب دخولاً مرتفعة لكنها

تشمل أكثر من ذلك تعليما أفضل ومستويات أعلى من الصحة والغذاء وانخفاض معدلات الفقر وبيئة نظيفة ومزيدا من الحرية الشخصية وحياة

ثقافية رفيعة. وبالتالي تعتبر الصحة هدفا من أهداف التنمية القومية والتطورالاجتماعي والاقتصادي فهي حق أساسي لجميع الشعوب ، علاوة على

أنها وسيلة مهمة لبلوغ الأهداف المرجوة في رفاهية الشعب والمجتمع. لقد عاش العالم سنوات طويلة وفي تصوره أن مهمة العلوم الطبية هي علاج المرض ولكن في الوقت الراهن تغير هذا المفهوم ولم يعد قاصرا على علاج المرض فقط وإنما عرفته منظمة الصحة العالمية بأن الصحة تشمل

حالة من اللياقة البدنية والنفسية والاجتماعية الكاملة وليست خلو الجسم من المرض أو العجز . وبالتالي فالعلاقة بين التنمية والصحة تنتج من الفوائد الكبيرة للتنمية على الناحية الصحية ، فجزء كبير من التقدم الصحي يعتمد على تحسين

المستوى الاقتصادي ولكن في نفس الوقت فإن خطط التنمية التي تفتقر الأسس السليمة يمكن أن تؤدى إلى أخطاء جسيمة على الحالة الصحية. والجدير بالذكر أن الرعاية الصحية تعتبر من أهم الجهود البشرية لإيجاد

نمط أفضل في الحياة ، وبالتالي فنحن في أمس الحاجة مناهج جديدة للصحة إذا أردنا خطوات جديدة للأمام في طريق التنمية. فمن المستحيل أن نخطط للرعاية الصحية متجاهلين التفاعل المستمر بين الصحة والبيئة الاجتماعية، ويحذر العلماء من الوقوع في عملية تبسيط المشاكل الصحية عن طريق عزل عنصر الصحة عن غيره من العناصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في عملية التنمية القومية.

ولقد أكدت مؤتمر قمة الأرض حول البيئة والتنمية عام ١٩٩٢ أنه من الضروري أن تسير التنمية والبيئة جنبا إلى جنب وأن لا تتم التنمية على

حساب البيئة ولا تقف البيئة عائقاً أمام التنمية، وهذا يعنى أن قمة الأرض أكدت على التصالح مع الطبيعة وإعلان السلام مع البيئة، حيث

أنهما وجهان لعملية حياتية واحدة . لذا يجب أن تتضمن التنمية البشرية توازنا بين العناصر الثلاثة وهي الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية من خلال تنمية مستدامة يشارك فيها جميع الأفراد وتلبي حاجات الأجيال المقبلة. ومن ثم فقد اهتم "جونار مردال Myrdal " أثناء دراسته لمشكلات التنمية في أسيا بمكانة الصحة في عملية التنمية، وتعتبر الحجج التي ساقها تنصب على فكرة أساسية وهي أنه يجب أن نفهم الصحة بمعزل عن العوامل الأخرى المتصلة بعملية التنمية . وذلك لأن الصحة تؤثر على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة كما تتأثر هي ذاتها بهذه العوامل، ولقد ضرب لنا مثالاً بين التأثير

المتبادل بين الصحة والتعليم. ولذا فإن الاعتراف بأهمية العلاقات المتبادلة بين هذه الظروف الاجتماعية المختلفة يعاون المخطط على أن يواجه المشكلة الصحية على أوسع جبهة ممكنة من دمج عدد من المعايير التي يدعم كل منها الآخر، وهذا يعني أن المشكلة الصحية تصبح على المستوى العقلاني

متضمنة داخل المشكلة العامة لتخطيط التنمية. ومن ثم فإنه من المهم للصحة أن يزيد الإنتاج الزراعي ويرتفع مستوى التعليم ويتحسن بل وأن تنتزع الجماهير حالة الفقر المدقع التي تعيشها. علاوة على ذلك فهناك العديد من البراهين والأدلة التي تؤكد على أهمية الاستثمارات في البرامج الصحية برغم تأثيرها المعروف على النمو السكاني ومنها تغيب نسبة كبيرة من القوى العاملة في الفلبين تصل إلى (٣٥ %(من مجموع القوى العاملة أثناء انتشار حمى الملاريا وعند تدخل برنامج مكافحة الملاريا تقلصت هذه النسبة، ومن ثم تسهم برامج الصحة العامة في عملية التنمية، وهنا لابد من الاعتراف

بحقيقة هامة وهي أن الخدمات الصحية تسهم في زيادة معدلات النمو السكاني فهي أيضا تقوم بدور أساسي في الحد من هذا النمو . فإذا كانت الخدمات الصحية تعمل على توفير الظروف المسبقة أو

الشروط الضرورية للإقلال من معدل الخصوبة بواسطة خفض معدل الوفيات في الأطفال فهي تستطيع أن تقوم كذلك بدور هام في دعم وتوفير

المتطلبات اللازمة لضبط السكان .وبإمكان البرامج الصحية أن تبادر بذلك عندما تبدأ من عملية التعليم الاجتماعي ذاتها فترغب الناس في أن يتحكموا في بصائرهم بأنفسهم ،وبالتالي تشجع على وجود التوجيه الاجتماعي العام الذي يكون ضروريا لضبط الخصوبة تماما مثل ضرورته لاتخاذ قرارات تتعلق باستخدام نوع جديد من أنواع المحاصيل الزراعية مثلا أو تتعلق بتحسين الظروف السكنية أو محاولة اكتساب المهارات الجديدة وما إلى ذلك.

صفوة القول أن التنمية القومية هي الغاية دائما في أي مجتمع ولهذا يسعى العلماء والباحثون إلى الوصول إلى غاية ودرجات التنمية الأعلى لأن في

تحقيق التنمية ازدهار للمجتمع وارتفاع دخله وارتقاءه مكانة عالية بين الدول، فلا يمكن أن نتصور أن هناك مجتمعا مريضا قد يصل إلى أعلى

درجات التنمية. ولهذا كان ارتباط التنمية بالصحة والتخلف بالمرض، والصحة والمرض طريقان عكس بعضهما ولا يلتقيان، فالصحة معناها الإنتاج ، والإنتاج معناه ارتفاع الدخل القومي أي التنمية والمرض معناه انخفاض الأيدي العاملة أو انخفاض إنتاجيتها وبالتالي انخفاض الدخل القومي مما يوقعها في براثن التخلف .وعلى هذا فتعتبر التنمية القومية وسيلة أساسية للارتقاء بمستوى الإنسان وذلك من خلال الاهتمام بتكوين وبناء القدرات البشرية لهم عن طريق تطوير الخصائص والطاقات الذاتية والمكتسبة عند الإنسان واستثمارها الاستثمار الأمثل . وإتباع سياسات تنموية توفر مستويات معيشية وصحية على درجة عالية في إطار بيئة نظيفة ونوعية معينة للحياة تلبي حاجات الإنسان والمجتمع حاضرا ومستقبلا من خلال الاعتماد على أسلوب

التخطيط بعيد المدى والذي يرتكز على العناصر التالية:-

١ التوسع الشامل في برامج الرعاية الصحية بصورة تتلاءم مع زيادة السكان وحاجة المواطنين الماسة إلى الرعاية.

٢. التكامل بين الخدمة العلاجية، والخدمة الوقائية وخاصة في مستوياتها الأولى.

٣ إقامة المراكز العلاجية على أساس الجمع بين نظم التخصص الدقيق والتكامل مع التخصصات الأخرى وبخاصة برامج الرعاية

الاجتماعية والثقافية والنفسية.

٤ انتقاء عصر الالتزام في الحصول علي الخدمة الطبية و الوسيله المثلي في تحقيق هذا الهدف هو تحقيق التامين الشامل على كافة فئات المجتمع وقطاعاته المختلفة.

٥ تبنى نظرية جديدة للخدمات الصحية تقوم على ضرورة تقييم نوعية الخدمة الطبية المقدمة.

٦ الاهتمام بمشاركة قطاعات المجتمع في تدعيم الخدمة الصحية سواء بالتطوع بالمال أو الجهد.